

محضر اجتماع مجلس التدبير الثلاثاء 05 أكتوبر 2021

بدعوة من السيد رئيس جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، انعقد اجتماع لمجلس التدبير يوم الثلاثاء 5 أكتوبر 2021، حضوريا، ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا إلى الساعة الواحدة، بمشاركة السيد الكاتب العام، والسيد رئيس المصالح الاقتصادية للجامعة وكذا أعضاء المجلس الآتية أسماؤهم:

- زهير العمراني، مدير المدرسة العليا للأساتذة بمرتيل،
- فؤاد ديمان، أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة،
- محمد البشير الكبياش، أستاذ مؤهل بكلية العلوم بتطوان،
- عبد الفتاح لحيالة، أستاذ التعليم العالي مساعد بالمدرسة العليا للأساتذة بمرتيل،
- أحمد برغص، ممثل الموظفين برئاسة جامعة عبد المالك السعدي.

وقد تضمن جدول الأعمال النقاط التالية:

- 1- عرض مشاريع الإحداثيات الجديدة بالجامعة في أفق 2024،
- 2- المصادقة على مشاريع إحداث:
 - Cité d'Innovation بطنجة وملحقتها بتطوان،
 - المعهد الإفريقي لعلوم وتقنيات البحار بطنجة،
 - المركز الجهوي للبحث في القنب الهندي بالحسيمة،
 - إنشاء مرآب للسيارات مغطى بالألواح الشمسية بكل من كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية العلوم والتقنيات بطنجة وكلية العلوم والتقنيات بالحسيمة.
- 3- مشروع التحفيز الخاص بإنتاج المنشورات العلمية المصنفة وبراءة الاختراع وبالاستشهادات،
- 4- تخويل المؤسسات الجامعية تدير الميزانية الخاصة بالتكوين المستمر،
- 5- التقرير السنوي لمراقب الدولة لسنة 2020،
- 6- مختلفات.

استهل السيد رئيس الجامعة، الاجتماع بالترحيب بجميع الأعضاء المشاركين في الاجتماع، مذكرا بالنقاط المدرجة في جدول أعمال المجلس. وفي بداية عرضه، ذكر السيد الرئيس بمشاريع الإحداثيات الجديدة بالجامعة في أفق 2024 كالمركب الجامعي آيت قمره بالحسيمة، وكلية الاقتصاد والتدبير بتطوان، والمدرسة العليا للتكنولوجيا بتطوان، والكليات متعددة التخصصات بكل من القصر الكبير وشفشاون، ووزان، ودار المهندس بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بطنجة، إلخ.

بعد ذلك تطرق السيد الرئيس إلى مشاريع الإحداثيات التي ستتم المصادقة عليها، مشيرا إلى أن هذه المشاريع تندرج ضمن الرؤية المستقبلية التي تهدف إلى تجويد وتثمين ورفع من مردودية البحث

العلمي، وبالتالي وجب تهيئ البنيات والهيكل الأساسية قصد إنجاح هذه الرؤية. وفي هذا الإطار، أشار السيد الرئيس إلى أن مشروع مدينة الابتكار **Cité d'Innovation** بطنجة وملحقتها بتطوان، والذي يهدف بالأساس إلى نقل التكنولوجيا إلى المجتمع عبر خلق مقاولات قائمة على الابتكار، وإنشاء أقطاب التميز في البحث والتطوير، وكذا إنشاء منصة قياس وتحليل مخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة على مستوى جهة طنجة. تطوان. الحسيمة، ستتحمل رئاسة الجامعة خلال السنوات الأولى تمويل تسييره في انتظار تطويره لموارده الخاصة. كما أشار السيد الرئيس إلى أهمية إنشاء المعهد الإفريقي للعلوم وتقنيات البحار بطنجة، بحكم تواجد الجامعة بجهة تطل على واجهتين بحريتين، على أن يتم ذلك بتعاون مع مجموعة من الشركاء الوطنيين والدوليين، وعلى رأسهم وكالة **Tanger Med**، مؤكداً على أن الهدف منه يندرج في إطار السياسة التي تنهجها بلادنا والتي تروم الانفتاح على الدول الإفريقية.

كما أشار السيد الرئيس، أيضاً، إلى أن مشروع المركز الجهوي للبحث في القنب الهندي بالحسيمة يعد أولوية بالنسبة للجامعة بحكم تواجدها بجهة تتميز بهذا النشاط الفلاحي، مضيفاً أن الوزارة الوصية أبدت استعدادها لتجهيز مختبر البحث في القنب الهندي في حال توفير بناء لهذا المركز، مشيراً، في هذا الصدد، إلى تخصيص الجامعة للقطعة الأرضية المحاذية لكلية العلوم والتقنيات بالحسيمة لإنجاز هذا الأخير. واختتم السيد الرئيس عرض مشاريع الإحداث هاته بتقديم نبذة عن مشروع إنشاء مرآب للسيارات مغطى بالألواح الشمسية كمرحلة أولى بكل من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل، وكلية العلوم والتقنيات بطنجة، وكلية العلوم والتقنيات بالحسيمة، ومشروع إنشاء مرصد علم الأوبئة الجزيئي بكلية الطب والصيدلة بطنجة والذي سيتكلف مجلس جهة طنجة. تطوان. الحسيمة بتمويل تجهيزه، وذلك في إطار الاتفاقية الثنائية المبرمة سابقاً.

وبخصوص مشروع التحفيز الخاص بإنتاج المنشورات العلمية المصنفة وبراءات الاختراع وبالاستشهادات، تم تقديم تفاصيل المكافآت التي سيتم رصدها في هذا الصدد، كما تمت الإشارة إلى ترشح الجامعة خلال الأشهر المقبلة من أجل المنافسة بالتصنيف العالمي البريطاني للجامعات **Times Higher Education (THE)**، وكذا توقف تمويل دعم البحث العلمي انطلاقاً من منصة **SIMARECH** ابتداءً من هذه السنة، واعتماد دعمه ابتداءً من السنة المقبلة انطلاقاً من قواعد المعطيات الدولية.

وبخصوص نقطة تخويل المؤسسات الجامعية تدير الميزانية الخاصة بالتكوين المستمر، أشار السيد الرئيس إلى أن القرار المتخذ سابقاً والقاضي بتسيير التكوين المستمر برئاسة الجامعة اتخذ بالسابق على أساس إحداث مركز موحد للتكوين المستمر بالجامعة، الشيء الذي لم تتمكن الجامعة حالياً من إنجازه، وبالتالي تفادياً لكل تأخر في أداء مستحقات جميع الفاعلين، اقترح السيد الرئيس تخويل المؤسسات الجامعية تدير ميزانية هذا التكوين، وذلك بهدف الحد من هدر الزمن الإداري، على أن تحتفظ الجامعة بتسيير التكوينات المستمرة **Certifiantes non Diplômantes**.

وقبل أن يختتم عرضه، أشار السيد الرئيس إلى مجموعة من الملاحظات الواردة في التقرير السنوي لمراقب الدولة، والتي نورد بعضها، كما يلي: النقص في عدد الأطر ذات التكوين المحساباتي والمالي، والتأخر في التوصل بالميزانية السنوية، وضعف التأطير الإداري والبيداغوجي الناتج عن قلة الموارد البشرية، وغياب نظام معلوماتي شامل للتدبير والتسيير، إلخ.

بعد ذلك تقدم أعضاء المجلس بمجموعة من المقترحات، والتساؤلات، والملاحظات التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- الترحيب بقرار اعتماد دعم البحث العلمي انطلاقاً من قاعدة المعطيات الدولية،
- إعادة النظر في توزيع الميزانية المخصصة للبحث العلمي على الأساتذة الباحثين بالاعتماد على منصة **SIMARECH**،
- التأكيد على ضرورة تكوين الأساتذة من أجل التمكن من تحرير وإعداد مشاريع التكوين،
- التنويه بمجهودات الجامعة الرامية إلى تحفيز الأساتذة بهدف الرفع من قيمة ومردودية البحث العلمي،
- الترحيب بقرار تخويل المؤسسات الجامعية تدير الميزانية الخاصة بالتكوين المستمر، والتأكيد على ضرورة مواكبة هذه المؤسسات من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية، وبالتالي المساهمة في تهيئة هذه المؤسسات وإعادة تأهيلها، إلخ،
- الإشارة إلى ضرورة صياغة القوانين وفق الحاجيات الحقيقية للجامعة،
- التأكيد على ضرورة تفعيل فريق التدقيق والمراقبة داخل الجامعة والعمل على مباشرة الإصلاحات قبل التوصل بالملاحظات من الأجهزة الرقابية الخارجية لاحقاً،
- الإشارة إلى أزمة صورة وسمعة الجامعة على الصعيد الداخلي والخارجي، والتأكيد على ضرورة نهج سياسة جديدة لنشر صورة إيجابية للجامعة،
- التساؤل حول المعايير التي اعتمدها لجنة التحفيز، والإشارة إلى ضرورة دعم شعب العلوم والتقنيات أكثر من العلوم القانونية والاجتماعية، وكذا إلى إقصاء الطالب المسجل في الدكتوراه،
- الإشارة إلى فتح المدرسة العليا للأساتذة داخلية المدرسة وإلى إشكالية عدم التوفر على العدد اللازم من الأفرشة، والمعدات الخاصة بالطلبة، وبالتالي يجب دعم هذه الأخيرة نظراً للدور الاجتماعي الكبير الذي تقوم به لصالح الطلبة،
- الترحيب بمشروع مرآب السيارات المغطى بالألواح الشمسية،
- الإشارة إلى النقص الحاد بالنسبة لمكاتب السيدات والسادة الأساتذة بكل من المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية وكلية العلوم والتقنيات بالحسيمة،
- الإشارة إلى عدم توصل الأساتذة بدعم **Projets Thématiques** بكلية العلوم رغم صرفه من طرف الرئاسة، مع التأكيد على ضرورة احترام المساعدات المخصصة للمشاريع الموجهة.

وفي معرض إجابته على مختلف التساؤلات والملاحظات، استهل السيد الرئيس مداخلة بالتأكيد أن التحدي الذي تواجهه الجامعة في وقتنا الراهن لا يقتصر على إشكالية السيولة المالية بقدر ما يتلخص في نهج حكمة جيدة والعمل على تجديد الثقة في الشركاء. كما أشار السيد الرئيس إلى أن السيدات والسادة الأساتذة مدعوون إلى تنويع موارد دعم البحث العلمي انطلاقاً من مشاريع التعاون الوطنية والدولية أيضاً، مؤكداً على إمكانية تكوينهم فيما يخص تحرير وإعداد هذه المشاريع، ومضيفاً أن الجامعة تتوفر على كفاءات عالية يجب العمل على إعادة ثقتهم بالجامعة.

كما أشار السيد الرئيس إلى أن استغلال الموارد المالية للتكوين المستمر يجب اعتماده حسب القرار المشترك لوزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والاقتصاد والمالية بتاريخ 14 يناير 2016، مضيفاً أن الأمر ذاته سيتم اعتماده بالنسبة لتكوين الزمن الميسر، ومقترحاً تخصيص نسبة 20% للجامعة ونسبة 20% لإدارة المؤسسة. كما أكد السيد الرئيس أن هذه المداخل سيتم استعمالها في الإصلاحات وإعادة تأهيل البنيات بالمؤسسات.



وبخصوص أزمة صورة الجامعة، أشار السيد الرئيس إلى ضرورة الانفتاح على وسائل الاعلام المحلية، والجهوية، والوطنية، وفي هذا الإطار، أخبر السيد الرئيس أعضاء المجلس بقرب عقد لقاء صحفي ببيت الصحافة بطنجة، في إطار اتفاقية مع هذا الأخير، يروم التعريف بالجامعة، وتقديم الصورة الحقيقية للجامعة، وكذا تسويق الطاقات والكفاءات التي تضمها هذه الأخيرة.

وبخصوص المعايير التي اعتمدها لجنة تحفيز البحث العلمي، أفاد السيد الرئيس أن المعايير اعتمدت بعد دراسة مختلف تجارب الجامعات الوطنية والدولية، مشيراً إلى أن المبالغ المخصصة لدعم البحث في شعب العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية راجع لكون النشر في المجلات المحكمة في هذا الإطار ليس بالسهل، ومؤكداً أن الدعم لا يخصص للأفراد بل لوحدات البحث ككل. واختتم السيد الرئيس معرض إجابته بالتأكيد على ضرورة توفير اللوازم الأساسية للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين.

وبخصوص نقطة دعم داخلية المدرسة العليا للأساتذة، أعرب السيد الرئيس عن ترحيبه باقتراح مجلس التدبير مساعدة هذه الأخيرة، مطالباً مدير المدرسة العليا للأساتذة بإعداد جرد للحاجيات الضرورية من أجل دراستها والتفاعل معها على قدر الإمكانيات المتاحة.

وعقب مداخلات السادة أعضاء مجلس التدبير، والتوضيحات التي تقدم بها السيد رئيس الجامعة، تمت المصادقة بالإجماع على:

- مشاريع إحداث:
 - مدينة الابتكار **Cité d'Innovation** بطنجة وملحقتها بتطوان،
 - المعهد الإفريقي لعلوم وتقنيات البحار بطنجة،
 - المركز الجهوي للبحث في القنب الهندي بالحسيمة،
 - إنشاء مرآب للسيارات مغطى بالألواح الشمسية بكل من كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية العلوم والتقنيات بطنجة وكلية العلوم والتقنيات بالحسيمة.
 - مشروع التحفيز الخاص بإنتاج المنشورات العلمية المصنفة وبراءة الاختراع وبالاستشهادات،
 - تخويل المؤسسات الجامعية تدير الميزانية الخاصة بالتكوين المستمر.
- وفي الأخير تقدم السيد الرئيس للجامعة بالشكر للسادة أعضاء مجلس التدبير على تدخلاتهم. وانتهى الاجتماع على الساعة الثانية عشر والنصف زوالاً.

